

الجزائر في ديسمبر 2007

مداخلة النائب أثناء مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008.

السلام عليكم.

لدي ملاحظات أراها مهمة بخصوص قانون المالية للدولة الجزائرية لسنة 2008 ، و كذا تساؤلات ، و اقتراحات.

كما هو معلوم تمر الميزانية منطقيا ، و واقعا بمرحلتين إعداد و تنفيذ ، و كما هو طبيعي ، أيضا ، أن تقييم مدى تنفيذ الميزانية ، حتى نستخلص منها الاختلالات و نقومها عند وضع أسس الميزانية القادمة ، ضروري.

لكن الملاحظ هو غياب الأرقام الخاصة بالنتائج الفعلية لتنفيذ تلك الميزانيات. بصورة أخرى و نحن في مرحلة إعداد الميزانية الخاصة بسنة 2008 ، إنه من الضروري أن نعدي أهمية كبيرة للمصداقية التي يجب أن تلف أرقام ميزانية الدولة بحجم الدولة الجزائرية. فما الفائدة سيدي الوزير ، من ذكركم ، في الوثيقة المسلمة لنا ، لاعتمادات ميزانية 2007 ، و اعتمادات ميزانية 2008 المقترحة ، و المقارنة بينهما ، زيادة أو نقصانا ، عوض الاعتماد على رخص البرامج ، و اعتمادات الدفع ، و الوضعيات الحقيقية للأشغال ، ثم بواقى الإنجاز لمختلف المشاريع المبرمجة... بهذه الطريقة ، سيدي ، يمكننا تقييم و تقويم سوء استغلال الاعتمادات الممنوحة ، و محاربة مختلف أوجه التبذير للأموال العمومية .

و بذلك ، يمكننا نحن كنواب ، متابعة تطور صرف مختلف الاعتمادات ، و نتائج الانجازات ميدانيا. و نتفهم ، هنا ، المشاريع التي يمتد انجازها على مدار عدة سنوات.

نثمن ، سيدي الوزير ، تخصيص ميزانية للقضاء على المديونية العمومية الداخلية و الخاصة بالجماعات المحلية ن و لو أنني تفاجأت لما تصفحت عرض الاسباب ؛ إذ أن الأمر يعني الديون المترتبة على البلديات تجاه بنك كنان ، و لذا أقترح إضافة تصفية كلية للديون البلدية إلى غاية ديسمبر 2006. بالرغم من أن هذه المديونية تصفى دوريا ، ثم تعود فتظهر من جديد ، و ذلك كنتيجة حتمية لغياب إستراتيجية في التنمية تختص بالتخطيط لإعداد دراسات لكل المشاريع التي ستتجز ، و ميزانيا تدرج تكاليف الدراسات ، آليا ، في رخص البرامج بغرض عقلنة صرف الاعتمادات ، و تفادي تبذيرها ، و تفادي طلب اعتمادات جديدة لم تدرج أصلا في رخص البرامج الأصلية.

ما موقع الأجور الخاصة برؤساء البلديات ، و نوابهم ، و الأمناء العامون للبلديات و الدوائر في شبكة الأجور الجديدة ، علما أن رؤساء البلديات ، و نوابهم لا يستفيدون حتى

من منحة المردودية في القوانين السارية المفعول ، ناهيك عن امتيازات أخرى لا توجد في ثنايا قوانيننا.

ألغيت ، كما هو معلوم ، ضريبة الدفع الجرافي على أمل تعويضها بضريبة أخرى تستمد من مدا خيل الشركات الكبرى ، و هو ما أثر على تسيير البلديات كون أغلبها عاجزة.

متى يسترد الصندوق المشترك للجماعات المحلية دوره في دعم و تمويل مشاريع الجماعات المحلية ، علما أن البرامج البلدية للتنمية ، لا تفي إلا بنسبة صغيرة من احتياجات المواطنين في تحسين وضعهم الحياتي و المعيشي.

بالنسبة للاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير للوزارات التي لها هياكل لا مركزية و التي تمثل المصالح التقنية للدولة على المستوى المحلي ، و الممثلة إجمالاً في مصالح الغابات و الفلاحة ، و الري ، و الأشغال العمومية ، و التعمير و البناء ، و السكن و التجهيزات العمومية يجب تدعيمها ، و تزويدها بالوسائل اللازمة لتسيير البرامج المدرجة ضمن البرنامج الخماسي الضخم و الذي لا يمكن تجسيده ميدانيا بنفس الوسائل ؛ إذ يجب النظر بتمعن في ثنائية الأهداف و الوسائل حتى لا نسقط في فخ اللاتوازن بينهما.

تدعيم أكثر لميزانية التربية للاستثمار في الإنسان ، و من ثم يبدأ التغيير نحو الأحسن. أطفالنا بحاجة إلى برامج و مناهج، كما في حاجة إلى هياكل لائقة، و كذلك إلى مطاعم مدرسية، و وحدات كشف و متابعة – واحدة على الأقل في كل بلدية – و مكتبات مدرسية، و كمبيوترات مدرسية، و نوادي بيئية مدرسية، و رياضة مدرسية. و كما ترون، فالأمر يستدعي وجود ثقافة للتنسيق بين مختلف دوائرنا الوزارية، خدمة للإنسان الجزائري، و للدولة الجزائرية، و للأمة الجزائرية.

و لا أدل على ذلك من قانون المياه المراد تعديله، و المقدم من قبل الوزير المحترم سلال

بينما المشكلة تنتظر الحل من وزارة الصناعة و المناجم ، لأنها تحوز على بدائل للرمل و مواد الطمي منذ سنوات ، و التي لم تر النور لحد اليوم؛ و يراد لنا ، اليوم ، تمديد مدة استخراج الرمل لسنتين آخرين ، و من يدري ، قد تنتهي المدة و البدائل تكون ما زالت تنتظر البزوغ...